



ثروة مستدامة للمنظور البعيد

## الطاقة البديلة تغزو الخليج لكنها بعيدة عن منافسة النفط

وأشار إلى أن الإمارات تنفذ الخطط التي أعلنتها في هذا المجال، لكن "السعودية التي لطالما صدرت عنها إعلانات ضخمة بشأن طموحاتها في مجال الطاقة المتجددة، لا تزال تسير ببطء ومشاعرياً وأهدافها تبقى حبراً على ورق".

وتسهم مصادر الطاقة البديلة بنحو 18 بالمئة فقط من إجمالي مساهمات مصادر الطاقة في العالم، بينما تسهم الطاقة النووية بنسبة 6 بالمئة، رغم التقنيات الحديثة والتطور التكنولوجي الكبير في العقد الأخير.

وأزاد في السنوات العشر الأخيرة، الاعتماد على الرياح والطاقة الشمسية، بينما كانت التكلفة تنخفض لنصل إلى مستويات قريبة من النفط والغاز.

جوليان جريصاتي

الانتقال للطاقة البديلة

ممكن إنذاراً

الإرادة السياسية

وشهد مؤتمر أبوظبي دعوات جديدة إلى الإسراع في تنفيذ عملية الانتقال هذه في الواقع، في وقت يتحضر العالم لارتفاع في نسبة الطلب على الطاقة بين عامي 2020 و2025، بحسب مجلس الطاقة العالمي.

وقالت رئيسة إستونيا كريستي كاليولايد في المؤتمر إن الانتقال إلى "الاقتصاد الأخضر على مستوى العالم قد يسرع عملية التخلص من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 5 أو 10 أو 20 سنة".

وذكرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في يناير الماضي، أن وتيرة نمو مصادر الطاقة المتجددة بدأت تخلق "علماً جديداً" وأنها بدأت تهدد مكانة الوقود التقليدي في الكثير من أنحاء العالم.

تؤكد سياسات الدول المنتجة للنفط والغاز وخاصة في الخليج أن السباق المتسارع نحو استثمار الطاقات المتجددة سيبقى بعيداً عن منافسة الوقود الأحفوري، الذي سيظل المصدر الرئيسي للطاقة لعقود طويلة.

والمتجددة، تضاعفت أربع مرات خلال عقد فقط، لكن الطلب الكبير على الطاقة في الاقتصادات النامية أدى بالمقابل إلى ارتفاع الانبعاثات بنسبة 10 بالمئة.

وبحسب أمين الناصر الرئيس التنفيذي لعمالق النفط السعودي أرامكو، فإن "كل عمليات الانتقال في قطاع الطاقة تحتاج إلى عقود، بسبب وجود عقبات" وأوضح خلال كلمته في اليوم الثاني من المؤتمر أن بلاده تدعم زيادة نسبة مساهمة مصادر الطاقة البديلة في هذا المجال.

لكنه انتقد في المقابل، السياسات التي اعتمدها العديد من الحكومات والتي رأى أنها لا تأخذ بالاعتبار "طبيعة عملنا طويلة الأمد، والحاجة إلى عملية انتقال منظمة".

ولا يزال النفط شريان الحياة الرئيسي في دول الخليج، كونه مصدر نحو 70 بالمئة من الإيرادات الحكومية في المنطقة التي شهدت لعقود تدفق أرباح هائلة من عملية بيع "الذهب الأسود".

واستثمرت دول الخليج عشرات المليارات من الدولارات في الطاقة النظيفة، الشمسية والنووية بشكل خاص.

وأطلقت دبي أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم بقيمة 13.6 مليار دولار وقدرته على تلبية ربع حاجة الإمارة الثرية من الطاقة بحلول العام 2030.

ورغم ذلك، يرى خبراء أن الإدمان على النفط في منطقة الخليج يصعب التخلص منه، خصوصاً وأن الإمدادات وافرة وفي متناول اليد، بينما يبقى الاستثمار الضروري في البنية التحتية للانتقال نحو الطاقة البديلة بطيئاً.

ويرى جوليان جريصاتي العضو بفرقة الحملات في مجموعة غرينبيس أن "الانتقال العالمي من الوقود الأحفوري الوسخ إلى الطاقة المتجددة ممكن اقتصادياً وتقنياً وتكنولوجياً (...) وما ينقص هو الإرادة السياسية".

أبو ظبي - طغى الحديث في القاعات المبردة لمركز مؤتمرات في أبوظبي خلال جلسات المسؤولين والخبراء ضمن مؤتمر الطاقة العالمي الضخم في نسخته الرابعة والعشرين عن الحاجة الملحة للانتقال نحو الطاقة النظيفة.

لكن العديد من ممثلي دول الخليج الغنية بالنفط شددوا على أن الوقود الأحفوري سيبقى مصدر الطاقة الرئيسي لعقود، رغم إقرارهم بأن الانتقال إلى الطاقة المتجددة أصبح أمراً ضرورياً، خصوصاً في ظل التغير المناخي.

ومنذ انطلاق أعمال المؤتمر الأثني عشر، دعا المشاركون في الجلسات الحوارية إلى تسريع عملية الانتقال للاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، ومحاولة تقليل الانبعاثات الكربونية.

وتطرق المتحدثون في المؤتمر إلى دور الطاقة النووية، وغاز الهيدروجين، ومصادر أخرى غير تقليدية لاعتمادها بدل الوقود الأحفوري الذي يشكّل حالياً نحو ثلاثة أرباع الاستهلاك العالمي من الطاقة.

ورغم تأكيدهم على دعم عملية الانتقال إلى مصادر الطاقة المستدامة، إلا أن المسؤولين في الدول المنتجة للنفط، وخصوصاً في الخليج، قالوا إنهم لن يتمكنوا من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة قريباً.

وأوضح وزير الدولة الإماراتي الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك سلطان الجابر "سببني العالم يعتمد على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للطاقة لعقود".

وأضاف أمام المؤتمر، الذي حضره نحو 400 مسؤول ورجل أعمال يمثلون 150 دولة، أن "هناك حاجة إلى الاستثمارات في النفط والغاز بقيمة 11 تريليون دولار لتلبية الطلب المتوقع خلال العامين المقبلين.

وأظهر تقرير حديث للأمم المتحدة أن نسبة الطاقة، التي تنتجها المصادر البديلة

## القاهرة تتصدى لوباء انتشار عربات التوك توك

### تحديات تعترض خطة التحول إلى مركبات الغاز

دخلت القاهرة معركة مع أسراب عربات التوك توك التي أصبحت وباءً يخفق الشوارع المصرية، ووصلت إلى التلويح بمنع إنتاجها واستيرادها. ويقول محللون إن تلك العربات تقاوم سرطان الاقتصاد غير الرسمي وأدت إلى انتشار الفوضى والجرأتم.

وتشمل العملية حساب الإيراد اليومي للتوك توك الواحد بنحو 100 جنيهه (6 دولارات) واعتماد عام 2014 سنة الأساس في الحساب، على أن يرتفع الإيراد سنوياً بنحو 10 بالمئة سنوياً، ومتوسط عمل يصل إلى نحو 300 يوم في السنة.

ووفق التعليمات الضريبية الجديدة فإن متوسط الإيراد اليومي لهذا العام يصل إلى نحو 161 جنيهه (9.75 دولار)، ويتم فرض ضريبة أرباح تجارية وصناعية على 25 بالمئة منه بنحو 22.5 بالمئة.

وتصل الحصيلة الضريبية يومياً وفق ذلك إلى نحو 1.6 مليون دولار، وتلاصق حاجز 480 مليون دولار سنوياً. ورغم الاستخدام السني، إلا أنه ساهم في توفير فرص عمل للشباب، وهجروا العمل في المصانع، نتيجة انخفاض معدلات الأجور، مقارنة بالعائد على هذه المركبات.

والتحدي الآخر هو الطاقات الإنتاجية للمصانع، التي تنتج سيارات ميني فان التي تعمل بالغاز، حيث تستحوذ شركة سوزوكي الهندية تصنيعها في مصر بطاقة تصل إلى نحو 25 ألف سيارة سنوياً، ويمكن سد فجوة الطلب خلال المرحلة الأولى لخطة الإحلال من خلال فتح باب استيراد هذه السيارات.

ويحقق عمل السيارات بالغاز التحكم في تعريفه الركوب والحفاظ عليها رخيصة عند مستوياتها الحالية نتيجة انخفاض أسعار الغاز مقارنة بالبنزين، والقضاء على بيع الوقود في السوق الموازية، وهي مرتبطة بعمل التوك توك منذ دخوله إلى مصر.

وانتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير، مع بيع بنزين 80 وكتين 80 في السوق الموازية الذي يجعل به التوك توك وعلى نواحي الشوارع في المناطق الشعبية.

ولا تتسبب عمليات حرق الغاز الطبيعي صديق البيئة في انبعاثات ضارة مقارنة بعمليات حرق البنزين في محركات التوك توك.

وقال محمد عبدالله، وكيل لجنة النقل في البرلمان، إن "عملية استبدال التوك توك بسيارات آمنة ومرخصة مثل سيارات ميني فان، تخفف من معاناة ملايين المصريين الذين يضطرون إلى اللجوء إلى هذه الوسيلة غير الحضارية وغير الآمنة".

وأشار في حديث مع "العرب" إلى أن نجاح هذا التوجه مرهون بتكاتف الجميع من وزارات ومجتمع مدني وشركات خاصة وتعظيم مسؤوليتهم المجتمعية تجاه هذه التجربة.

وأوضح أن قرار رئيس الحكومة جاء استجابة لنداءات نواب البرلمان، والمواطنين الذين قاموا بمبادرات لمقاطعة التوك توك بعد تزايد معدلات الجريمة والخلاص من هذا الكابوس الجائم فوق صدور المصريين.

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - حسمت القاهرة ملف عشوائية مركبات التوك توك بعد صراع استمر لأكثر من 15 عاماً، نتيجة سياسات مرتجلة، سمحت باستيراد مركبة تسير بثلاث عجلات على الطرق، ومنعت ترخيصها بدعوى وجود فجوة قانونية لا تسمح بذلك.

ووجه رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، مصانع إنتاج هذا النوع من المركبات للحصول على إنتاج سيارات صغيرة آمنة "ميني فان" تعمل بالغاز الطبيعي، على غرار تجربة إحلال التاكسي الأبيض التي طبقتها القاهرة عام 2000.

ونجحت الفكرة وتم استبدال سيارات التاكسي الأسود الذي كان يسير في شوارع القاهرة منذ الأربعينات بسيارات حديثة بيضاء.

وقال محمد معيط وزير المالية لـ "العرب"، "مستعدون لتطبيق تجربة إحلال التاكسي الأبيض على مركبات التوك توك وليبدأ إدارة متخصصة في الوزارة في هذا الشأن".

وكانت وزارة المالية تقوم بشراء سيارات التاكسي الأسود القديمة من أصحابها، وتمنحهم خطابات بموجبها يحصلون على سيارات تعمل بنظام "التاكسي الأبيض"، وسميت بهذا الاسم لأنها كانت تشتتر أن يكون لون السيارة أبيض.

كما تعاضدت مع عدد من البنوك وشركات التأمين لتقديم دعم لأصحاب السيارات الجديدة عبر ملصقات إعلانية على هيكلها، مقابل خصم قيمتها شهرياً من الأقساط المدفوعة.

وتسببت حالة الانفلات وعدم وجود سياسات حاسمة خلال السنوات الماضية في زيادة عدد مركبات التوك توك، ليجاوز عددها نحو 3 ملايين مركبة.

واستطلعت "العرب" في جولة في منطقتي فيصل والهرم بمحافظة الجيزة القريبة من القاهرة آراء أصحاب مركبات، حيث رحبت فئة كبيرة منهم بقرار رئيس الوزراء بشرط أن لا تحملهم عملية الإحلال أعباء مالية.

وطالبوا بإعفاءات ضريبية خلال فترة سداد أقساط السيارات الجديدة، فالوضع الحالي مريح ولا يحملهم أعباء، بجانب توفير مواقف للسيارات بدلاً من مطاردات رجال المرور.

وقال حسين مصطفى، مدير رابطة صناع السيارات السابق، إن "المركبات المرخصة حالياً من خلال الإدارات المحلية التابعة للمحافظات يصل عددها إلى نحو 225 ألفاً وتعادل 13 بالمئة من مركبات التوك توك على الأرض".

وقامت الإدارات المحلية في عدة محافظات بمنح أصحاب التوك توك تراخيص تسير مقابل رسوم بعد زيادة معدلات الجريمة، بهدف الحصول على موارد، لكن القرار غير ملزم لجميع المحافظات، حيث رفضه عدد كبير من المحافظين بتعلة أنه "من اختصاص قانون المرور".

وفي عام 2011، وافق مجلس الوزراء حينها برئاسة عصام شرف على تعديل قانون المرور يقضي بالسماح بمصادرة الدراجات النارية ومركبات التوك توك لكل من يقودها دون الحصول على رخصة تسير أو رخصة قيادة.

ويرى مصطفى أن الوضع الجديد يحتاج إلى سنوات لتنفيذه، في ظل

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - حسمت القاهرة ملف عشوائية مركبات التوك توك بعد صراع استمر لأكثر من 15 عاماً، نتيجة سياسات مرتجلة، سمحت باستيراد مركبة تسير بثلاث عجلات على الطرق، ومنعت ترخيصها بدعوى وجود فجوة قانونية لا تسمح بذلك.

ووجه رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، مصانع إنتاج هذا النوع من المركبات للحصول على إنتاج سيارات صغيرة آمنة "ميني فان" تعمل بالغاز الطبيعي، على غرار تجربة إحلال التاكسي الأبيض التي طبقتها القاهرة عام 2000.

ونجحت الفكرة وتم استبدال سيارات التاكسي الأسود الذي كان يسير في شوارع القاهرة منذ الأربعينات بسيارات حديثة بيضاء.

وقال محمد معيط وزير المالية لـ "العرب"، "مستعدون لتطبيق تجربة إحلال التاكسي الأبيض على مركبات التوك توك وليبدأ إدارة متخصصة في الوزارة في هذا الشأن".

وكانت وزارة المالية تقوم بشراء سيارات التاكسي الأسود القديمة من أصحابها، وتمنحهم خطابات بموجبها يحصلون على سيارات تعمل بنظام "التاكسي الأبيض"، وسميت بهذا الاسم لأنها كانت تشتتر أن يكون لون السيارة أبيض.

كما تعاضدت مع عدد من البنوك وشركات التأمين لتقديم دعم لأصحاب السيارات الجديدة عبر ملصقات إعلانية على هيكلها، مقابل خصم قيمتها شهرياً من الأقساط المدفوعة.

وتسببت حالة الانفلات وعدم وجود سياسات حاسمة خلال السنوات الماضية في زيادة عدد مركبات التوك توك، ليجاوز عددها نحو 3 ملايين مركبة.

واستطلعت "العرب" في جولة في منطقتي فيصل والهرم بمحافظة الجيزة القريبة من القاهرة آراء أصحاب مركبات، حيث رحبت فئة كبيرة منهم بقرار رئيس الوزراء بشرط أن لا تحملهم عملية الإحلال أعباء مالية.

وطالبوا بإعفاءات ضريبية خلال فترة سداد أقساط السيارات الجديدة، فالوضع الحالي مريح ولا يحملهم أعباء، بجانب توفير مواقف للسيارات بدلاً من مطاردات رجال المرور.

وقال حسين مصطفى، مدير رابطة صناع السيارات السابق، إن "المركبات المرخصة حالياً من خلال الإدارات المحلية التابعة للمحافظات يصل عددها إلى نحو 225 ألفاً وتعادل 13 بالمئة من مركبات التوك توك على الأرض".

وقامت الإدارات المحلية في عدة محافظات بمنح أصحاب التوك توك تراخيص تسير مقابل رسوم بعد زيادة معدلات الجريمة، بهدف الحصول على موارد، لكن القرار غير ملزم لجميع المحافظات، حيث رفضه عدد كبير من المحافظين بتعلة أنه "من اختصاص قانون المرور".

وفي عام 2011، وافق مجلس الوزراء حينها برئاسة عصام شرف على تعديل قانون المرور يقضي بالسماح بمصادرة الدراجات النارية ومركبات التوك توك لكل من يقودها دون الحصول على رخصة تسير أو رخصة قيادة.

ويرى مصطفى أن الوضع الجديد يحتاج إلى سنوات لتنفيذه، في ظل

عربة متهمة بنشر الفوضى



## انطلاق الخطوات العملية لإدراج أرامكو

من اعتماده على النفط، بدلاً من الرياض اقترنت كثيراً من عملية الاكتتاب.

وكان الرئيس التنفيذي لأرامكو أمين الناصر قد أكد الغالباء أثناء مشاركته في مؤتمر للطاقة بأبوظبي أن الشركة جاهزة للاكتتاب العام، وهي تنتظر الضوء الأخضر من الحكومة.

وأجرت السعودية سلسلة إصلاحات استمرت أشهرها استعداداً للطرح في بورصتين، إحداها عالمية، توجت منذ أيام بتعيين الأمير عبدالعزيز بن سلمان على رأس وزارة الطاقة.

واكتسب الطرح قوة دفع سريعاً في الأيام الأخيرة مع تعيين رئيس صندوق الثروة السيادي ياسر الرميان على رأس مجلس إدارة أرامكو.

وكريدي سويس وسيتي وإتش. أس. بي. سي ومجموعة سابا المالية السعودية.

ومن شأن إعلان تفاصيل اختيار البنوك رسمياً، التمهيد لإجراء أرامكو لقاءات مع أثرياء البلاد لحثهم على شراء أسهم ستدرج في بورصة تداول المحلية.

وتريد الرياض من كبار المستثمرين شراء 2 بالمئة من 5 بالمئة من الأسهم المقرر طرحها لجمع نحو مئة مليار دولار، استناداً على قيمة أصول أرامكو والمقدرة بتريليوني دولار.

وتشكل الخطوة، التي تعد حجر الأساس في برنامج الإصلاحات، الذي وضعه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتتبع اقتصاد بلاده والتخفيف

الرياض - انطلقت السعودية أخيراً في الخطوات العملية لإدراج أسهم عملاق النفط شركة أرامكو بعد أن تأجل تنفيذ الخطة مراراً.

وتكشف مصدران مطلعان، رفضاً نشر اسميهما بسبب حساسيات تجارية أمس، أن أرامكو فوضت تسعة بنوك كمنسقين عالميين مشتركين لقيادة طرحها العام الأولي المتوقع أن يكون الأكبر على مستوى العالم.

ونسبت رويترز للمصدرين قولهما إن "أرامكو اختارت جيه. بي مورغان ومورغان ستانلي والبنك الأهلي التجاري السعودي"، وهي البنوك التي عملت على ترتيب الطرح قبل تعليقه العام الماضي.

كما اختارت الشركة بنك أوف أميركا ميريل لينش وغولدمان ساكس